

Distr.: General
2 October 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الحادية والثلاثون

٥-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ٢١/١٦*

بليز

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-16246(A)



* 1 8 1 6 2 4 6 *

مقدمة

- ١- أحرزت بليز بعض أوجه التقدم الملحوظة في الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وحمايتها منذ تقريرها الأخير المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٣. ولكن نظراً إلى القيود المالية والقيود المتعلقة بالموارد البشرية، لا يزال العمل جارياً من أجل إحراز تقدم كامل في هذا الصدد.
- ٢- ومع أنه من الصحيح أن الفقر والتفاوت الآخذ في الاتساع في مستوى الدخل يشكلان عائقين خطيرين أمام تمتع جميع المواطنين تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان، تلتزم حكومة بليز التزاماً صارماً بمواجهة هذه التحديات. فقد بذلت الحكومة عناية لوضع سياسات وتدابير قائمة على أساس نهج حقوق الإنسان، وأدرج احترام حقوق الإنسان كمبدأ توجيهي في سياق تلبية احتياجات الفقراء والمهمشين. وينعكس هذا التوجه في البرامج الاجتماعية المناصرة للفقراء في مجالات الأمن الغذائي، والتعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية الموجهة للفقراء والمعوزين.
- ٣- وتولي حكومة بليز اهتماماً كبيراً للتشارك مع المجتمع المدني، ومن دواعي سرورها أن تتمثل إحدى الفوائد الإيجابية العرضية لهذه العلاقة في ارتفاع عدد المواطنين الذين يتزايد إدراكهم لما لهم من حقوق، وبخاصة الذين يشاركون في الحوار الوطني المتعلق بحقوق الإنسان.
- ٤- وهذا التقرير يؤكد بالكامل التزام حكومة بليز بضمان أن تكون مسألة حماية وتعزيز حقوق جميع مواطنيها في صدارة خطة التنمية الوطنية لبليز.

المنهجية

- ٥- أعدت وزارة الخارجية هذا التقرير الوطني وفقاً للمبادئ التوجيهية العامة لإعداد المعلومات في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل. وبدأ إعداد التقرير في آذار/مارس ٢٠١٨ بالتشاور مع مجموعة أساسية من الوزارات والإدارات، تشمل التنمية البشرية، والصحة، والتعليم، والأمن القومي، والتنمية الاقتصادية، والتنمية المستدامة، والموارد الطبيعية، والعمل، والهجرة واللاجئين، والمدعي العام. وجرت عملية تشاور عامة ثانية في آب/أغسطس ٢٠١٨، أتاحت لجميع الجهات المعنية فرصة الإسهام في عملية إعداد التقرير. واستُكمل التقرير بعد مشاورات جرت على مدى خمسة أشهر.

التطورات التي حدثت منذ الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٣

- ٦- تلقت حكومة بليز، في الاستعراض الأخير المتعلق بها، ما مجموعه ١٠٥ توصيات، قبلت منها ٦٥ توصية. وتشكل المعلومات التالية تحديثاً بشأن التقدم المحرز في وضع التوصيات التي تلقتها وقبلتها حكومة بليز موضع التنفيذ.

قبول المعايير الدولية - التوصيات: ٩٩-٥، و٩٩-١، و٩٩-١١، و٩٩-٤، و٩٩-٢، و٩٩-٦

- ٧- صدّقت بليز على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وانضمت إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري واتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة

أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، زارت اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بليز وقدمت توصية بإنشاء آلية وقائية وطنية لمنع وردع إساءة معاملة الأشخاص المسلوبة حريتهم. ويتفق ذلك مع الالتزامات التي قطعها بليز بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.

التعاون مع هيئات المعاهدات - التوصية: ٩٨-٥

٨- نظراً إلى تأخر بليز في تقديم تقاريرها إلى هيئات المعاهدات، قدمت بليز تقريرها الوطني بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في عام ٢٠١٧. وأولت بليز أولوية للتقارير المقدمة بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهي التقارير المقرر تقديمها في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وعُقدت في عام ٢٠١٨ حلقة عمل بشأن بناء القدرات في مجال إعداد التقارير الخاصة بهيئات المعاهدات، ركزت على عملية إعداد التقارير الوطنية بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

الإطار الدستوري والتشريعي - التوصية: ٩٨-١

٩- تواصل بليز، بالتعاون مع وزارة المدعي العام، عملية تعديل التشريعات الوطنية لكي تُدمج فيها أحكام المعاهدات المحلية والدولية التي صدّق عليها البلد.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان - التوصيات: ٩٧-١، و ٩٧-٢، و ٩٧-٣، و ٩٧-٤، و ٩٧-٥، و ٩٧-٦، و ٩٨-٢

١٠- استفادت بليز من الدعم المقدم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان في إجراء دراسة جدوى بشأن إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس. ويواصل ديوان المظالم في الوقت الراهن تلقي وبحث الشكاوى المقدمة من أشخاص أو مجموعات أشخاص يدعون أنهم تعرضوا لظلم أو ضرر أو إيذاء أو مخالفة من جانب أي سلطة.

١١- وتموّل حكومة بليز جميع التكاليف التشغيلية لديوان المظالم. وازداد المخصص المالي لديوان المظالم، منذ الاستعراض الأخير لبليز، بنسبة ٣٥,٥ في المائة، مما يسمح بزيادة عدد الموظفين الفنيين وموظفي الدعم. ويواصل ديوان المظالم الشراكة الوثيقة مع السلطات من أجل تعزيز القدرة على التحقيق والبت في الشكاوى وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بطرق منها استخدام الاتفاقات الرسمية مع الوكالات الرئيسية ووضع إجراءات تشغيلية موحدة لتسريع وتيرة التحقيق والبت في الشكاوى.

١٢- ويجري حالياً إنشاء مكاتب محلية في جميع أنحاء البلد بهدف تعزيز فرع المعايير المهنية لإدارة شرطة بليز. وتنحصر مسؤولية ضباط الشرطة المكلفين بالعمل في هذه الفروع في تلقي الشكاوى المقدمة من أي أشخاص أو مجموعات أشخاص يدعون أنهم تعرضوا لظلم أو ضرر أو إيذاء أو مخالفة من جانب ضابط شرطة والتحقيق فيها ومعالجتها. وتُبدل في الوقت الراهن جهود من أجل المحافظة على الانفصال المادي لمكاتب فروع المعايير المهنية عن أقسام الشرطة. وسيُكَمَّل إنشاء هذه المكاتب بإعداد برنامج لتثقيف الجمهور يهدف إلى إذكاء وعي المواطنين بحقوقهم ومسؤولياتهم^(١).

التثقيف بحقوق الإنسان - التوصيتان: ٩٨-٣ و ٩٨-٤

١٣- يُقدم التثقيف في مجال حقوق الإنسان بطريقة متكاملة في إطار المقررات الدراسية بالمدارس الابتدائية والثانوية الوطنية.

١٤- وتنسق وكالات إنفاذ القانون مع لجنة حقوق الإنسان في بليز عملية إعداد برنامج تدريبي لضباط الأمن الوطني الجدد بشأن أدوارهم ومسئولياتهم كما يحددها الدستور. ويُقدم لجميع ضباط إنفاذ القانون تدريب دوري داخلي في مجال حقوق الإنسان.

١٥- ويُقسم القضاة والمحامون وموظفو إنفاذ القانون، في إطار تدريبهم وإعدادهم، بالتقيد بالدستور وحماية الحقوق الدستورية لجميع الأشخاص في بليز وإعمالها.

١٦- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، شارك أكثر من ٨٠ في المائة من القضاة العاملين بمختلف المحاكم وقضاة المحكمة العليا في دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان ركزت على قانون مكافحة الاتجار بالبشر وعلى المعارف المتعلقة بمجالات الاتجار بالبشر وإدارتها^(٢).

المساواة وعدم التمييز - التوصيات: ٩٧-٧، و ٩٨-٨، و ٩٧-٩

١٧- يكفل الدستور حماية جميع المواطنين من أي نوع من التمييز. وتنص المادتان ٣ و ٦ من الدستور على حق كل شخص في بليز في التمتع بالحقوق والحريات الأساسية بغض النظر عن الأصل العرقي أو الموطن الأصلي أو الآراء السياسية أو اللون أو العقيدة أو الجنس، وعلى أن الناس جميعاً سواء أمام القانون، وهم يتساوون في حق التمتع بحماية القانون دونما تمييز.

١٨- ولا يوجد تشريع يحظر تحديداً التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقات والأشخاص المصابين بمرض الإيدز والعدوى بفيروسه. ومع ذلك، تتعاون اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز مع وزارة المدعي العام على صياغة مشروع قانون لمكافحة التمييز من أجل التصدي لمسائل التمييز ضد الأشخاص المصابين بمرض الإيدز والعدوى بفيروسه.

١٩- وأنشأت بليز في عام ٢٠١٧ مرصدين لحقوق الإنسان يهدفان إلى التوعية بالقوانين والإجراءات التي تنطوي على تمييز ضد المصابين بعدوى فيروس الإيدز، وإلى الدعوة إلى حصول ضحايا العنف على الحقوق القانونية وتمتعهم بمحاكمات عادلة باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان. ويعمل المرصدين محامون يرصدون مدى استفادة الفئات السكانية الرئيسية من سبل التقاضي، مع التركيز بشكل محدد على حالات العنف والإيذاء والتمييز. ويقدم المرصدان خدمات قانونية ويحيلان الشكاوى إلى ديوان المظالم، بحسب الاقتضاء، أو يلتمسان الانتصاف القانوني المناسب.

٢٠- وتتشارك قاعدة بيانات معدلات الحدوث المشتركة، التي يشرف عليها تحالف المجتمعات الكاريبية الضعيفة، في بيانات مرصدي حقوق الإنسان. وستستخدم الشراكة بين البلدان الكاريبية لمكافحة مرض الإيدز والعدوى بفيروسه قاعدة البيانات لتتبع حدوث الوصم والتمييز، وذلك ضمن الإطار الاستراتيجي العام للنهوض بإجراءات التصدي لمرض الإيدز والعدوى بفيروسه في منطقة البحر الكاريبي^(٣).

الحق في التنمية - التوصيتان: ٩٧-٣٢ و ٩٨-٢٤

٢١- اعتمدت حكومة بليز في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ خطة وطنية للاستثمار في التكيف مع تغير المناخ تهدف إلى تحسين المبادرات الوطنية المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث. وتكفل الخطة إدماج آثار تغير المناخ في خطط الاستثمار الوطنية في جميع القطاعات والوزارات. وتيسر الخطة جمع البيانات الجغرافية المكانية وتقييمات الخطر، التي لا غنى عنها للاستثمار في تخطيط استخدام الأراضي من أجل تحسين الطرق والجسور المهمة في البلد. وجرى تنفيذ عدة مشاريع حسّنت نظم الصرف والمواصلات في بليز، منها خطة تقسيم وطنية تقدم توجيهات بشأن التخفيف من الكوارث. وحددت الخطة الوطنية للاستثمار في التكيف مع تغير المناخ التدخلات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والثقافية اللازمة لتعزيز التكيف مع تغير المناخ.

٢٢- وأدى ذلك إلى تنفيذ السياسة والاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتكيف مع تغير المناخ، للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، التي تقدم توجيهات سياساتية لإنشاء إطار إداري وتشريعي ملائم، ينسجم مع السياسات القطاعية الأخرى، من أجل اتخاذ طريق للتنمية الخفيفة الكربون في بليز.

٢٣- وتحدد استراتيجية النمو والتنمية المستدامة في بليز للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، التي كُتبت وفقاً لأهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة، ثمانية إجراءات استراتيجية تتصل بالتنمية في بليز.

الحق في سبيل انتصاف فعال - التوصية: ٩٨-٩

٢٤- تحظر الفقرتان (أ) و(ب) من المادة ٣٢ من الباب ١٠١ من القانون الجنائي لبليز، بالصيغة المنقحة في عام ٢٠١١، الاستخدام المفرط للعنف الشخصي غير المبرر ضد أي شخص أو إساءة معاملته. ويتلقى فرع المعايير المهنية شكاوى المواطنين، وييسر التحقيق الشفاف في أفعال الشرطة، ويوفر سبيلاً للإنصاف من تجاوزات الشرطة. ويمكن توجيه تهم جنائية أو تأديبية إلى الضباط، بحسب خطورة الادعاء ونتيجة التحقيق. وتنص المادة ٢٠ من الدستور على سبل الإنصاف القضائي والمدني.

٢٥- وفي الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧، تلقى فرع المعايير المهنية ٧٩٥ شكاوى رسمية ضد ضباط شرطة، تعلق ٢٣٤ شكاوى منها بالاستخدام المفرط للقوة. (انظر الجدول ١: الشكاوى المقدمة إلى فرع المعايير المهنية: ٢٠١٣-٢٠١٧).

٢٦- وكان التعاون قوياً مع الوكالات التي تشمل ولايتها معالجة الادعاءات المتعلقة بالاستخدام المفرط للقوة، مثل فرع المعايير المهنية. فمثلاً، وقعت إدارة شرطة بليز وديوان المظالم في عام ٢٠١٦ مذكرة تفاهم تيسر التعاون بين الوكالتين في مجالات التحقيق في الشكاوى، والتدريب، وتهيئة الجمهور وتوعيته، والعمليات الميدانية المشتركة، ووضع وتنفيذ الإجراءات التشغيلية الموحدة، بهدف تسريع وتيرة التحقيق والبت في الشكاوى.

٢٧- ووفقاً لمذكرة التفاهم، يعقد أمين المظالم اجتماعات دورية مع أعضاء فرع المعايير المهنية لاستعراض الشكاوى الواردة. وإضافةً إلى ذلك، نظمت لجنة حقوق الإنسان في بليز دورات لتدريب المدربين بشأن المبادئ التوجيهية لمفوض الشرطة المتعلقة بمعاملة المحتجزين، وذلك في إطار تدابير تقليص عدد الشكاوى المقدمة ضد إدارة شرطة بليز.

٢٨- وتشمل الإجراءات العملية الأخرى المتخذة لمنع الاستخدام المفرط للقوة من جانب إدارة شرطة بليز تركيب كاميرات في جميع أقسام الشرطة (في البلدات والمدن)، وتعزيز الإشراف على الموظفين، بالإضافة إلى الإنفاذ الكامل للقانون عندما تكون الشكاوى مثبتة بأدلة.

٢٩- وفيما يتعلق بالاستخدام المفرط للقوة من جانب موظفي السجون، لم يشر التقرير السنوي لأمين المظالم أو السجلات الداخلية لسجن بليز المركزي إلى ذلك بوصفه تحدياً. وتتولى مؤسسة كولب إدارة سجن بليز المركزي ولا تتسامح مطلقاً مع الاستخدام المفرط للقوة. وكان آخر حادث رئيسي يتعلق بالاستخدام المفرط للقوة في سجن بليز المركزي في عام ٢٠١٥، حيث أُهيمت خدمة ثلاثة ضباط وأوقف ستة ضباط آخرين عن العمل^(٤).

حظر الرق والاتجار بالبشر - التوصيتان: ٩٧-١٦ و ٩٧-١٧

٣٠- يحظر قانون حظر الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٣ جميع أشكال الاتجار بالبشر وينص على رفع العقوبة على هذه الجريمة إلى السجن لمدة ١٢ سنة إن كان الضحية طفلاً، وإلى ٢٥ سنة في الحالات التي تنطوي على اعتداء جنسي أو ظروف أخرى مشددة للعقوبة. كما حوّل القانون فعل الاتجار بالبشر من جنحة تنظرها المحاكم الابتدائية إلى جناية تنظرها المحكمة العليا، وشدّد العقوبات الموقعة عليها.

٣١- وتنص المادة ٥ من قانون حظر الاتجار بالأشخاص على رفع مستوى اللجنة لتحويلها إلى مجلس. ويضطلع المجلس المعني بمكافحة الاتجار بالأشخاص بمهمة الرقابة على المنسقين التابعين لمجموعة واسعة من الوزارات الحكومية، وهو يهدف إلى تعزيز الجهود المتعلقة بمنع الاتجار والحماية منه، وزيادة عدد التحقيقات مع المتجرين بالبشر وعدد محاكماتهم، والحد من أوجه الضعف ومن الطلب الذي يشجع جميع أشكال الاتجار عن طريق تثقيف الجمهور وتوعيته، وزيادة توليد المعارف عن طريق جمع البيانات وإدارة البيانات. ويعد المجلس المعني بمكافحة الاتجار بالأشخاص وينفذ خطة عمل سنوية تركز على تنفيذ العمليات، وزيادة عدد المحاكمات، وتوعية الجمهور وتثقيفه، ورعاية الضحايا، والتدريب، وتعزيز الشراكات، وجمع الإحصاءات.

٣٢- وفي عام ٢٠١٧، أجرى المجلس المعني بمكافحة الاتجار بالأشخاص، وإدارة شرطة بليز، سلسلة من الدورات التدريبية لبناء قدرات ضباط الشرطة التابعين لوحدة مكافحة العنف المنزلي وفرع التحقيقات الجنائية على مكافحة الاتجار بالبشر، والتعرف على هوية الضحايا، والإحالة إلى وحدة التحقيقات في إدارة شرطة بليز. وتشارك المجلس أيضاً مع منظمات غير حكومية ومنظمات دولية في تقديم التدريب في مجالات مكافحة الاتجار بالأشخاص والتعرف على هوية الضحايا والإبلاغ إلى المدرسين، والعاملين في المرافق الوطنية، ومفتشي مجلس الضمان الاجتماعي، وأصحاب العمل من القطاع الخاص في قطاع السياحة. وقُدّم تدريب مكثف لضباط الهجرة، وموظفي الجمارك، والأخصائيين الاجتماعيين، والمدعين العامين، والقضاة. ويستمر تثقيف الجمهور عن طريق وضع لوحات إعلانية كبيرة في الطرق السريعة الرئيسية، وإعلانات الخدمة العامة في وسائل الإعلام، والجلسات الإعلامية الموجهة إلى المجتمعات المحلية.

٣٣- وأنشأت إدارة شرطة بليز في عام ٢٠١٨ وحدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص بهدف زيادة عدد التحقيقات في جرائم الاتجار بالأشخاص ومحاكمة الجناة وإدانتهم. وتختص هذه الوحدة بالتحقيق في حالات الاتجار بالأشخاص دون غيرها. وتشمل ولاية مكتب مدير الادعاء العام التحقيق مع من يُدعى اتجارهم بالأشخاص. ونظراً إلى الطابع الخطير لجريمة الاتجار بالأشخاص، يتولى مدير الادعاء العام بشكل مباشر التحقيق في العديد من حالات الاتجار بالأشخاص^(٥).

٣٤- وتواصل وزارة التنمية البشرية توفير المأوى وتلبية الاحتياجات الأساسية الأخرى وتقديم خدمات الصحة البدنية والنفسية لضحايا الاتجار طوال مدة الدعاوى الجنائية، بالإضافة إلى وضع خطة للرعاية الفردية بهدف إعادة تأهيل الضحايا و/أو إعادة إدماجهم في المجتمع. ونظراً إلى صغر المساحة الجغرافية للبلد وقلة عدد السكان، توفر الحكومة مجموعة من خيارات الإيداع في مؤسسات بحسب تقييم فردي للجوانب المتعلقة بالسلامة الشخصية. وبينما تدير حكومة بليز دور الإيواء العامة المعدّة لضحايا الاتجار وأسرههم، فقد وقعت أيضاً في الفترة الأخيرة مذكرة تفاهم مع منظمة غير حكومية لكي توفر أيضاً خدمات المأوى للضحايا. ويحصل الضحايا الأجانب على خدمة إضافية، هي التأكد من تسوية حالتهم المتعلقة بالهجرة. ويؤلى الضحايا الحاصلون على إقامة مؤقتة في بليز اهتماماً خاصاً في سياق طلب الإقامة الدائمة.

الحق في مستوى معيشي مناسب - التوصيات: ٩٨-٢٥، و٩٧-٢٤، و٩٧-٣٣، و٩٨-١٦، و٩٨-١٧

٣٥- تضع استراتيجية النمو والتنمية المستدامة مسألة التنمية المستدامة في الصدارة، وهو ما يعكس نهجاً متكاملًا يشمل، في جملة أمور أخرى، هدف الحد من الفقر وهدف التنمية المستدامة في المدى الطويل. وتمشياً مع ما وضعه إطار التنمية الوطنية في بليز من استراتيجيات ورؤية، تواصل حكومة بليز تعزيز وتنفيذ برامج تهدف إلى التصدي للفقر والاستبعاد الاجتماعي. وتواصل وزارة التنمية البشرية تنظيم المبادرات الرئيسية المناصرة للفقراء، ومنها برنامج بناء الفرص لتحقيق التحول الاجتماعي، والبرنامج المعزز لبناء الفرص من أجل تحقيق التحول الاجتماعي، وبرنامج مخزن الأغذية.

٣٦- ويستهدف البرنامج المعزز لبناء الفرص من أجل تحقيق التحول الاجتماعي الأسر المعوزة التي لا تملك أي مصدر للدخل وتحتاج إلى سبيل لدعم الدخل في المدى البعيد. وفي عام ٢٠١٦، كانت ٤٣٧ ٣ أسرة معيشية مشمولة في برنامج بناء الفرص من أجل تحقيق التحول الاجتماعي. وسعيًا إلى البناء على الإنجازات التي حققتها هذا البرنامج، نفذت حكومة بليز في عام ٢٠١٦ البرنامج المعزز لبناء الفرص من أجل تحقيق التحول الاجتماعي، وهو برنامج أسري مدته سنتان يقدم الدعم الاقتصادي والاجتماعي والنفسي - الاجتماعي المباشر إلى ٤٠٠ أسرة معيشية مختارة في جنوب مدينة بليز^(٦).

٣٧- ويشمل البرنامج المعزز وحدتين، هما (١) البرنامج الأسري، و(٢) دورة التجهيز للعمل. ويحدد البرنامج الأسري مواطني القوة والاحتياجات، والموارد (الأشخاص والأسرة والمجتمع)، ويربط الأسر بالموارد/البرامج، ويساهم في بناء المعارف والمهارات الحياتية (بناء روح العمل الجماعي، وتنقيف الوالدين، والاتصال، والميزنة)، ويساعد في العمل على تحقيق الأحلام والأهداف. وتهدف دورة التجهيز للعمل إلى مساعدة الأشخاص على الاستعداد الجيد للعمل عن طريق دورات تنمية المهارات الحياتية والتدريب، وتحديد خيارات العمل للحساب الشخصي، ووضع خطط العمل الفردية. واستفاد من هذا البرنامج في عام ٢٠١٧ ما مجموعه ٩٥٣ شخصاً.

٣٨- ويوفر برنامج مخزن الأغذية، الذي تموله حكومة بليز، سلة الأغذية الأساسية بتكلفة مدعومة للأسر الفقيرة في بليز. وتشمل سلة الأغذية المواد الغذائية والخضراوات والفواكه الأساسية التي يمكن شراؤها بأسعار مدعومة. وفي نهاية عام ٢٠١٧، كانت ٦٧٩ ٣ أسرة تستفيد من هذا البرنامج.

٣٩- وتُنفذ أيضاً برنامج التدابير الموازية المتعلقة بزراعة الموز وبرنامج التدابير الموازية المتعلقة بإنتاج السكر بهدف دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية والإسهام في الحد من الفقر. وركز برنامج التدابير الموازية المتعلقة بزراعة الموز على العاملين وأسرتهم في جنوب بليز، أي في مقاطعتي ستان كريك وتوليدو الشمالية، في حين ركز مشروع التدابير الموازية المتعلقة بإنتاج السكر على السكان في المناطق الشمالية لبليز^(٧).

٤٠- وتقدم وزارة الصحة الخدمات الصحية للجميع دون أي تمييز من أي نوع، عملاً بمبدأي حصول الجميع على الصحة والتغطية الصحية الشاملة. واتسع نطاق نظام التأمين الصحي الوطني في عام ٢٠١٤، ليشمل الآن أربع مقاطعات من جملة ست مقاطعات. ويركز هذا النظام على تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية وعلى سكان القرى النائية، ويحصل المسنون في إطار هذا النظام على المزيد من الخدمات التي تلائم احتياجاتهم الخاصة.

٤١- ويعني توفير الخدمات في إطار التأمين الصحي الوطني زيادة الخدمات المقدمة للسكان بزيادة عدد العيادات العادية المتنقلة. ولا يوجد تمييز في تقديم الخدمات، مثلاً بين العمال المهاجرين الموسميّين في منطقة زراعة الموز والمقيمين بشكل دائم في المجتمع. وحقق البرنامج أوجه تحسن بارزة في نوعية الرعاية المقدمة وفي النتائج الصحية التي تحققت، مما أدى إلى الحد من العوائق التي تحول دون حصول السكان الفقراء والريفيين على الرعاية الصحية الأولية، وتقليص معدلات وفيات الأمومة.

٤٢- ونظراً إلى أهمية الأمن الغذائي بالنسبة للتنمية البشرية والاقتصادية، وضعت بليز سياستها الوطنية للزراعة والأغذية (٢٠١٥-٢٠٣٠). ومن الأركان الخمسة لتحقيق أهداف هذه الخطة، الركن الثالث الذي يركز أساساً على ضمان الأمن الغذائي للبلد (أي زيادة الإنتاجية والحد من واردات الأغذية بالاستعاضة عنها بالمنتجات المحلية)، وتوفير الفرص للسكان الريفيين، بمن فيهم النساء والشباب، لاستدراار الدخل من الأنشطة الإنتاجية. وتمشياً مع أهداف السياسة الوطنية للزراعة والأغذية، وبمساعدة من منظمة الأغذية والزراعة، نجحت بليز في تحسين حصول أطفال المدارس على الأغذية الصحية عن طريق تنفيذ برامج التغذية المدرسية ومبادرات زراعة الحدائق في المجتمعات الريفية^(٨).

الحقوق المتعلقة بالاسم والهوية والجنسية، والحق في الصحة عموماً - التوصيات: ٩٧-٢٠ و ٩٧-٢٦ و ٩٨-١٨

٤٣- تقترب بليز من تحقيق التسجيل الشامل للمواليد بالنسبة للأطفال دون خمس سنوات، حيث وصلت هذه النسبة إلى ٩٥,٧ في المائة. وتشمل العوامل التي تعوق استكمال التسجيل الشامل للمواليد ما يلي: عدم حيازة الوالدين للوثائق الضرورية لاستكمال عملية التسجيل قبل مغادرة المستشفيات العامة، وعدم حضور الأب عملية التسجيل في حالات الزواج العرفي، وعدم توافر خدمات التسجيل في عطلة نهاية الأسبوع لمن يولدون ويخرجون من المستشفى في الأثناء.

٤٤- وعادةً ما يكون مقر عمل موظف تسجيل الأحوال المدنية في أكبر مستشفى في كل مقاطعة. ويمكن للأسر التي تستوفي جميع المعايير المطلوبة أن تستكمل عملية تسجيل طفلها قبل الخروج من المستشفى، باستثناء استلام شهادة الميلاد المطبوعة. وتُنفذ حملات دورية لتسجيل المواليد في جميع أنحاء البلد.

٤٥ - وما فتئت حكومة بليز تعمل، من خلال اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز، على تكثيف جهودها وزيادة مواردها من أجل التصدي لمرض الإيدز والعدوى بفيروسه. وتتولى هذه اللجنة تنسيق وتيسير ومراقبة جهود بليز الوطنية للتصدي لمرض الإيدز والعدوى بفيروسه. وترتكز الخطة الاستراتيجية الوطنية على مبدأ الإنصاف والمساواة وعدم التمييز بين الجنسين، مع ضمان حق جميع الأشخاص في عدم التعرض للتمييز بسبب السن أو الأصل العرقي أو الجنس أو أدوار الجنسين أو الميل الجنسي أو الوضع الاجتماعي - الاقتصادي أو الموقع الجغرافي أو الإعاقة أو مستوى التعليم. وتهدف الخطة الاستراتيجية الوطنية، بشكل محدد، إلى حماية حق الفتيات والفتيان والنساء والرجال الضعفاء أو الأشد تعرضاً للخطر في الصحة الجيدة والخدمات الصحية وحماية حق الأشخاص المصابين بعدوى فيروس الإيدز أو المتأثرين بها في حصول الجميع على الرعاية الصحية الميسورة التكلفة والمناسبة.

٤٦ - ويُقدر العدد الكلي للمصابين بفيروس الإيدز في بليز في عام ٢٠١٦ بـ ٣ ٦٦٥ شخصاً. وتشير الإحصاءات الوطنية إلى أن عدد حالات العدوى بفيروس الإيدز المشخصة حديثاً ظل ثابتاً في السنوات الثلاث الأخيرة - ٢٠١٥-٢٠١٧. ويعرض الجدول الثاني الوارد في المرفق الأول عدد حالات العدوى الحديثة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٤٧ - واتساقاً مع التزام بليز بتحقيق الغاية ٩٠-٩٠-٩٠ من أهداف برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز، نقحت حكومة بليز مبادئها التوجيهية المتعلقة بعلاج العدوى بفيروس الإيدز واعتمدت سياسة "علاج الجميع" التي تنص على الحق الأساسي لكل شخص تُشخص حالته بأنه مصاب بفيروس الإيدز في الحصول فوراً على العلاج المضاد للفيروسات القهقرية بغض النظر عن تعداد الخلايا اللمفاوية والحمل الفيروسي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، حصل ١ ٣٥٣ شخصاً على العلاج المضاد للفيروسات القهقرية. وتواصل حكومة بليز تحقيق أوجه تحسن في توفير الفحوصات المخبرية المتعلقة بتحري العدوى والتشخيص والمتابعة، وفي توفير مقدمي المشورة بهدف تحسين الامتثال للعلاج. وتُقدم الأدوية المضادة للفيروسات القهقرية مجاناً للجميع.

٤٨ - وفيما يتصل بتكثيف الجهود الرامية إلى تقديم المعلومات عن الأمراض المنقولة جنسياً والتثقيف بها، وإلى مكافحة الوصمة التي تُلصق بالمصابين بمرض الإيدز والعدوى بفيروسه، نفذت أمانة اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز عدة برامج لمكافحة العدوى المنقولة جنسياً وللتثقيف بالعدوى بفيروس الإيدز في جميع المقاطعات الست. وشملت الأنشطة، على سبيل المثال لا الحصر، وسائط الإعلام والاتصال المباشر، وحملات التوعية، والإعلانات التلفزيونية بمختلف اللغات المتحدث بها في البلد، وتقديم عروض في المدارس، والظهور في البرامج الحوارية، والمعارض الصحية لتقديم التثقيف بشأن الأمراض المنقولة جنسياً وسبل مكافحة الوصم والتمييز.

٤٩ - وستطلق اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، تطبيقاً جديداً يحدد أماكن تحري العدوى بفيروس الإيدز، وهو تطبيق يوفر معلومات فورية عن الأماكن الرئيسية لتحري العدوى ومقدمي خدمات الرعاية الصحية في جميع أنحاء البلد. وسيساعد هذا التطبيق المستخدمين في معرفة أقرب مرافق تحري العدوى وتقديم الرعاية الصحية، وسيقدم معلومات عن الخدمات المتاحة في المرفق.

٥٠ - وعلى المستوى الإقليمي، تقيم اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز شراكة مع تحالف المجتمعات الكاربية الضعيفة. فقد تعاوننا على تقديم التدريب للجهات صاحبة المصلحة، التي تشمل منظمات المجتمع المدني وأعضاء مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وأحرار الجنس وحاملي صفات الجنسين بشأن الإمام بالنواحي القانونية والدعوة. وهذا النشاط جزء من مشروع إقليمي مدته ثلاث سنوات وعنوانه "مكافحة الوصم والتمييز من أجل تحسين الحصول على خدمات علاج العدوى بفيروس الإيدز في منطقة البحر الكاريبي وتحسين نوعية هذه الخدمات"^(٩).

٥١ - وعلى مستوى البرلمان، ما انفكت تتعزز أنشطة الدعوة الرامية إلى توعية الجمهور بدور الوصم والتمييز في نقل العدوى بفيروس الإيدز. وعيَّنت الشراكة بين البلدان الكاربية لمكافحة الإيدز السيدة لورا تاكر لونغز وورث، بوصفها رئيسة البرلمان، بطلة للتغيير في مجال العدوى بفيروس الإيدز في إطار مبادرة "بطل التغيير: القضاء على مرض الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠". وتجمع مبادرة بطل التغيير العديد من الجهات صاحبة المصلحة، تشمل أعضاء في البرلمان، وقيادات دينية، وممثلين للشباب، وممثلين للقطاع الخاص، وشركاء دوليين، ومصابين بعدوى فيروس الإيدز، وتركز المبادرة على القضاء على الوصم والتمييز. ونُظِّمت في إطار هذه المبادرة برامج لمكافحة الوصم والتمييز استهدفت تحديداً الإعلاميين والموظفين الصحيين وموظفي إنفاذ القانون. وتُقدِّت هذه البرامج باستخدام مجموعة أدوات مكافحة الوصم والتمييز التي أعدتها الشراكة بين البلدان الكاربية لمكافحة مرض الإيدز والعدوى بفيروسه. وقُدمت البرامج في مقاطعات بليز وكايو وستان كريك^(١٠).

٥٢ - ولتعزيز جهود اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز في مجال مكافحة الوصم، تقدم وزارة الصحة دورات للتثقيف والتوعية بسبل الوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً، والتعرف على الأمراض، وأماكن التماس المساعدة. وتُتاح خدمات التشخيص والعلاج للجميع مجاناً. وتُقدِّت دورات التثقيف والتوعية كلما أُتيحَت فرص للتجمعات المجتمعية. ويُقدِّم التثقيف والتوعية في المدارس في إطار مناهج التثقيف بالحياة الصحية والأسرية وفي العروض المقدمة في المدارس.

٥٣ - وسعيًا إلى الحد من الوصم والتمييز، عدَّلت وزارة الصحة العيادات المستقلة المخصصة لرعاية وعلاج المصابين بعدوى فيروس الإيدز بحيث تتكامل مع الخدمات المقدمة بالفعل في إطار الشبكات الصحية القائمة. وقدمت العيادات والمستشفيات للعاملين الطبيين والتمريضيين التدريب في مجال إدارة شؤون المرضى المصابين بعدوى فيروس الإيدز. وطُبِّقت اللامركزية في فحوصات المتابعة، فصارت بعض الخدمات متاحة في الأقاليم بالقرب من منازل المرضى، ومنها خدمات قياس الحمل الفيروسي، مما يجد من الوصم والتمييز^(١١).

الحق في التعليم - التوصيات: ١٩-٩٨ و ٢٠-٩٨ و ٢٧-٩٧

٥٤ - اعتمدت حكومة بليز في عام ٢٠١٢ "برنامج تحسين نوعية التعليم" الممول من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية من أجل دعم استراتيجية التعليم الوطنية في مجالي الحكومة ورفع مستوى المدرسين. ويهدف البرنامج إلى ما يلي: (١) تقديم التدريب قبل الخدمة إلى نحو ٨٠ في المائة من مدرسي طرق التدريس في معاهد تدريب المدرسين، وتقديم التدريب أثناء الخدمة إلى ٥٠ في المائة من مدرسي المستوى الابتدائي؛ و(٢) تقديم التدريب في مجال التوجيه التربوي والإدارة إلى نحو ٥٠ في المائة من مديري المدارس الابتدائية؛ و(٣) إعداد وتنفيذ نظام معلومات إدارة التعليم للمستويين الابتدائي والثانوي؛ و(٤) تحسين كفاءة المرشحين لتولي وظائف التدريس.

٥٥- وتشير بيانات عام ٢٠١٧ إلى زيادة النسبة المئوية للمدرسين الذين تلقوا تدريباً، في مرحلة ما قبل التعليم ومرحلة التعليم الابتدائي ومرحلة التعليم الثانوي، إلى ١٤,٩ في المائة و١٨,٦ في المائة و٢٨,٤ في المائة، على التوالي، منذ عام ٢٠١٣. وحصل ٧٥ في المائة من مدرسي المدارس الابتدائية على تدريب مهني. ويشمل برنامج تحسين نوعية التعليم أيضاً التطوير المهني العملي المستمر في الموقع للمديرين والمدرسين في ١٢٩ مدرسة ابتدائية بهدف تحسين تدريس اللغة الإنكليزية والرياضيات والعلوم، وتطبيق امتحان المدرسين المتخصصين في بليز، وتعزيز مؤسسات تدريب المدرسين، وتنفيذ نظام معلومات إدارة التعليم المتاح على الإنترنت.

٥٦- وأُنشئت هيئة تفتيش يترأسها كبير مفتشين ونائب له، ووُضع إطار للتفتيش باستخدام معيار فلسفة وبرنامج المدارس الجيدة الصديقة للطفل. وجرى تدريب أفرقة التفتيش والتعاقد معهم على إجراء عمليات التفتيش. وأُجري حتى الآن تفتيش كامل لـ ٥٠ مدرسة. وجرى التشارك في التقارير مع الجهات المعنية، وتُتاح موجزات التقارير على الموقع الشبكي للوزارة.

٥٧- وتبين الإحصاءات المتعلقة بالتحاق الطلاب بزيادة قدرها ٥ في المائة في معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية منذ الاستعراض الأخير. وتشير البيانات إلى أن معدل الانتقال إلى المدارس الثانوية في نهاية عام ٢٠١٧ بلغ ٨٥,٦ في المائة، أي بزيادة بسيطة بالمقارنة مع مستوى عام ٢٠١٤ البالغ ٨٣,٥ في المائة. وكان معدل انتقال الطلاب المنتمين إلى الشريحة الخمسية الدنيا للثراء إلى المدارس الثانوية أعلى من الشريحتين الخمسيتين الأعلى.

٥٨- ويُعزى هذا التطور الإيجابي إلى السياسة المناصرة للفقراء التي وضعتها حكومة بليز، ومنحة دعم المدارس الثانوية المقدمة من الحكومة. وتهدف هذه المنحة إلى إتاحة فرصة متكافئة لتمويل التعليم الثانوي بتخصيص موارد عامة للمدارس الثانوية على أساس كل طالب، وتشمل المنحة مكوناً تعويضياً إضافياً للطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية أو الاجتماعية الاقتصادية. ويستحق جميع الطلاب الذين هم من مقاطعتي توليدو وستان كريك، وهما المقاطعتان الأعلى في مستوى الفقر، الحصول تلقائياً على الدعم. وفي عام ٢٠١٨، أعلنت وزارة التعليم والشباب والثقافة توسيع نطاق برنامج الاستحقاق التلقائي للمنح ليشمل الطلاب الذين هم من مدينة كوروزال ومن المناطق الريفية التي تعاني من صعوبات في جميع أنحاء البلد، أملاً في الحد من التفاوت في معدل الالتحاق ومستوى التحصيل بين طلاب المناطق الريفية والمناطق الحضرية.

٥٩- وتبين الإحصاءات الرسمية لوزارة التعليم والشباب والرياضة والثقافة أن نسبة الانقطاع عن التعليم الثانوي بلغت ٨,١ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بالمقارنة مع ٦,٨ في المائة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، وأن نسبة الرسوب بلغت ٦,٨ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بالمقارنة مع ٦,٥ في المائة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وبالنسبة إلى المرحلة الابتدائية، بلغت نسبة الانقطاع عن التعليم ونسبة الرسوب ٠,٦ في المائة و٦,٨ في المائة، على التوالي، في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، بالمقارنة مع ٠,٧ في المائة و٥,٩ في المائة، على التوالي، في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ورغم أن معدلات الانتقال من المدارس الابتدائية إلى الثانوية واصلت التحسن وأن نسبة الرسوب في مرحلتَي التعليم الابتدائي والثانوي واصلت الانخفاض في السنة الدراسية ٢٠١٦/٢٠١٧، لا يزال الانقطاع التدريجي للطلاب الذكور عن نظام التعليم تحدياً رئيسياً.

٦٠- ولخفض عدد حالات الانقطاع عن التعليم، أُعد برنامج للتحديد المبكر يهدف إلى تعريف إداريي المدارس والمدرسين بعلامات الخطر التي تنذر بإمكانية انقطاع طلاب المدارس

الابتدائية عن التعليم. وينمي هذا البرنامج معارف ومهارات المدرسين في مجال الاكتشاف المبكر لعلامات الخطر ويساعد الإداريين والمدرسين على تنفيذ آليات الدعم اللازمة للحد من عوامل الخطر أو القضاء عليها. وفي عام ٢٠١٥، أُدمج البرنامج في نظام التعليم في خمس مدارس رياضية. ومن النتائج الرئيسية لهذا المشروع الريادي وضع برنامج تدخل لتعليم القراءة والكتابة، يُطبق الآن بصورة تجريبية على المستوى الوطني في مدارس منتقاة.

٦١- وفيما يتعلق بالحاجة إلى سياسة للتصدي للحمل في صفوف المراهقات، تتعاون الوزارة مع جمعية مديري المدارس الثانوية في بليز على وضع سياسة وطنية لتوجيه سياسات المدارس الثانوية. ويُتوقع استكمال السياسة الوطنية قبل نهاية عام ٢٠١٩.

٦٢- وفي الوقت نفسه، لتجنب انقطاع المراهقات الحوامل عن التعليم، توفر الآن عدة مدارس ثانوية في البلد للأمهات الصغيرات فرصة العودة إلى المدارس بعد الولادة. وتُتاح أيضاً على نطاق البلد برامج للتعليم المستمر للبالغين. وتوفر برامج تعليم البالغين التعليم الجيد للبالغين الذين يحتاجون إلى فرصة ثانية أو الذين لم يسبق التحاقهم بالمدرسة الثانوية. ويصدر البرنامج شهادة مكافئة لشهادة المدرسة الثانوية. وتشير الإحصاءات إلى أن الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧ شهدت زيادة قدرها ٧٣ في المائة في معدل الالتحاق ببرامج التعليم المستمر للبالغين. وفي العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧، كانت نسبة الطالبات الملتحقات بهذه البرامج ٦٦ في المائة.

النهوض بالمرأة - التوصيات: ٧-٩٨، و٨-٩٧، و٩٧-٩٨، و٩٨-١٠، و٩٨-١١، و٩٨-١٣، و٩٧-١٠، و٩٧-١٢، و٩٧-١١، و٩٨-١٢، و٩٨-١٤، و٩٧-١٣، و٩٧-٢٢، و٩٧-٢٣

٦٣- للمساعدة في تعزيز تنفيذ السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين التي اعتمدها حكومة بليز في آذار/مارس ٢٠١٣، أنشأت اللجنة الوطنية للمرأة اللجنة الوطنية المعنية بالمرأة والعنف الجنساني، ولجاناً في المقاطعات لمكافحة العنف الجنساني. وقد أنشئت هذه اللجان كاستجابة متكاملة ومتعددة الأوجه ومتعددة القطاعات للطائفة الكاملة للمسائل الجنسانية المتعلقة بالمجالات الخمسة ذات الأولوية، وهي الصحة، والتعليم، والثروة والعمل، والسلطة واتخاذ القرار، والعنف الجنساني.

٦٤- وتمشياً مع مجال الأولوية المتعلق بمواجهة العنف الجنساني، أُطلقت في عام ٢٠١٧ الخطة الوطنية لمكافحة العنف الجنساني للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠. وتتعلق هذه الخطة من الخطة الوطنية لمكافحة العنف الجنساني للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ التي سبقتها، وترسي إطاراً مدته ثلاث سنوات يهدف إلى خفض العنف الجنساني بفعالية وتوفير دعم أفضل للضحايا. وتشكل خطة العمل هذه أساساً للعمل المتعلق بالدعوة الرامي إلى إنهاء العنف الجنساني بجميع أشكاله، وتمثل أداة لمساعدة راسمي السياسات ومتخذي القرار في الإسهام في تحقيق الأهداف الوطنية والدولية. وتضطلع اللجنة الوطنية للمرأة بالمسؤولية عن تنسيق عملية تنفيذ الخطة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٦٥- وتعكف حالياً اللجنة الوطنية للمرأة على وضع خطط وطنية لتنفيذ السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين والخطة الوطنية لمكافحة العنف الجنساني للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، التي ستحدد أطراً زمنية لتنفيذ تدابير ملموسة.

٦٦- ويكفل الباب ١٧٨ من قوانين بليز، وهو قانون مكافحة العنف الجنساني، بالصيغة المنقحة في عام ٢٠١١، توفير سبل الانتصاف القانونية الفورية والمنصفة لضحايا العنف المنزلي. وتتعاون وحدة مكافحة العنف الأسري في مدينة بليز، ووحدة مكافحة العنف المنزلي على نطاق البلد، التابعة لإدارة شرطة بليز، مع إدارة شؤون المرأة على تنفيذ أنشطة لمكافحة العنف الجنساني وعقد دورات توعية لأفراد المجتمع. وتعمل وحدة مكافحة العنف الأسري على التوعية بمسائل العنف المنزلي مع التركيز على دور ضابط الشرطة في الإبلاغ عن حالات العنف المنزلي والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها وإنفاذ قانون مكافحة العنف المنزلي. وفي عام ٢٠١٤، نُظِم من خلال مشروع الصندوق الاستئماني التابع للأمم المتحدة، عدد من الدورات التدريبية لصغار ضباط الشرطة وكبار الضباط من قطاع عريض من إدارة شرطة بليز. ويتمثل الهدف العام لهذه الدورات في تعزيز استجابة الشرطة وتعزيز سلامة الضحايا وحصولهم على الحماية والعدالة.

٦٧- وفي عام ٢٠١٥، سعياً إلى تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة والطفل، أدمجت وزارة التنمية البشرية إدارة شؤون المرأة في وحدة خدمات دعم الأسرة، التابعة لإدارة الخدمات البشرية، من أجل تعزيز الدعم السيكولوجي المقدم إلى المرأة وضحايا العنف المنزلي. واستُكمل وضع نموذج وطني للرعاية لهيئة منازل آمنة. وبدأت الوزارة أيضاً عملية مشاور بهدف وضع أدلة سياساتية وإجرائية داخلية لتوجيه ممارسات المنازل الآمنة القائمة المخصصة لضحايا العنف الجنساني.

٦٨- ويمثل نظام الترصد الوطني، التابع لوزارة الصحة، آلية لجمع البيانات من أجل رصد العنف الجنساني. وتتولى وزارة الصحة توليف وإصدار تقارير إحصائية للتشارك فيها سنوياً مع الجهات المعنية. وإضافةً إلى ذلك، عمّمت إدارة شرطة بليز تنفيذ نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالجرائم في جميع أنحاء البلد وحددت ضباطاً معينين لتجميع وإدخال الإحصاءات المتعلقة بالعنف الجنساني في إطار المركز المشترك لتنسيق المعلومات الاستخباراتية.

٦٩- ونفذت بليز، عن طريق مشروع BAI، عدة أنشطة تهدف إلى منع وخفض العنف ضد المرأة، وذلك من خلال تدخلات في مستوى العوامل التي تسهم في الحد من العنف. ونجح هذا المشروع، بالاقتران مع أنشطة أخرى، في تيسير التقييم المعياري لما يلي:

(أ) بروتوكولات التصدي المتعدد القطاعات للعنف الجنسي (٢٠١١) التي وُضعت لتيسير التعاون فيما بين وزارات التنمية البشرية، والأمن الوطني، والصحة، وديوان المظالم، من أجل توفير الحماية والعلاج والدعم لضحايا العنف الجنسي بهدف الحد من إصابتهم بالصدمة النفسية وتيسير تعافيتهم؛

(ب) بروتوكول مكافحة العنف المنزلي لضباط الشرطة (٢٠١٢) الذي نُقِّح في عام ٢٠١١ ليشمل آلية شكاوى مرتبطة بديوان المظالم للتحقيق في عدم كفاية استجابة الشرطة؛

(ج) بروتوكول مكافحة العنف الأسري - وهو دليل لتبسيط الخدمات المقدمة لضحايا العنف المنزلي (٢٠٠٤).

٧٠- وكان الهدف من التقييم هو ضمان أن تكون هذه الوثائق محدّثة وتلبي احتياجات ضحايا العنف الجنساني والناجين منه. وساعد هذا التقييم في تحديد أوجه الضعف ومجالات التحسين، وسلط الضوء على المعايير والإجراءات القائمة التي تتصدى على نحو مناسب وفعال للعنف الجنساني في بليز.

٧١- وبالإضافة إلى ذلك، خصص المشروع اعتمادات مالية لشراء رخص البرمجيات اللازمة لأداة حكومة بليز الخاصة بإدارة القضايا من أجل تطبيق اللامركزية في الوزارات - التنمية البشرية والأمن القومي (الخفارة المجتمعية) ووكالات أخرى عديدة من أجل تحسين الهياكل الأساسية والمعدات الخاصة بالوكالات المصدرة للبيانات ومراصد العنف ضد المرأة والاتجار وقتل المرأة.

٧٢- ويشمل مشروع BAI أيضاً مبادرة لتقديم منح إلى النساء المعرضات لخطر العنف الجنساني والاتجار و/أو ضحايا العنف الجنساني والاتجار لمساعدتهن على تحسين وضعهن الاقتصادي. وحصلت ٢٤٠ امرأة، في إطار هذا المشروع، على منحة مالية أساسية لتنظيم مشاريع.

٧٣- وفيما يتعلق بتقلد النساء للمناصب القيادية، سُجلت زيادة طفيفة في عدد النساء اللائي يشغلن مناصب رفيعة في الحكومة، ومنها مناصب الرؤساء التنفيذيين والمديرين. وتبين قوائم الرؤساء التنفيذيين في عام ٢٠١٨ أن المرأة تشغل ٣٢ في المائة من هذه المناصب في الدوائر الحكومية، وزيادة طفيفة عن نسبة عام ٢٠١٣ التي بلغت ٢٥ في المائة.

٧٤- وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في الحياة السياسية والحياة العامة، ينبغي القيام بالمزيد من أجل زيادة مشاركة المرأة على المستوى التنفيذي والمستوى البلدي. وشكلت المرشحات في الانتخابات البلدية في آذار/مارس ٢٠١٨ نسبة ٢٨ في المائة. وفي الانتخابات العامة التي جرت في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، اختار كل حزب من الحزبين السياسيين الرئيسيين ثلاث مرشحات. وعُيِّنت مرشحتان فائزتان عن الحزب الحاكم في منصب وزيرة دولة في وزارتين مهمتين.

٧٥- ولزيادة تمثيل المرأة في جميع مستويات نظامنا السياسي، يُنفذ حالياً مشروع المرأة في السياسة، الذي يهدف إلى بناء ثقة مجموعة أساسية من النساء في بليز وتحسين قدرتهن على المشاركة في العملية السياسية على أعلى مستوياتها وتحويل هذه العملية. وحصلت ٩٨ امرأة، منذ إطلاق هذا المشروع، على التدريب في مسائل وثيقة الصلة بالسياسة والتنمية الوطنية.

٧٦- وفي عام ٢٠١٧، استضافت اللجنة الوطنية للمرأة ٢٠٠ امرأة من السياسيات والمرشحات لمناصب سياسية وذوات الأدوار القيادية في المنظمات والمجتمعات المحلية في المؤتمر الأول للمرأة في السياسة في بليز. وكان هدف المؤتمر هو توجيه وتمكين وتنقيف المرأة من أجل زيادة نسبة تمثيلها في الوظائف الحكومية والقيادية وتمكين المرأة من تقديم توصيات بشأن سبل تحسين الدعم المقدم لهن كسياسيات ومرشحات. وستستخدم التوصيات الصادرة عن المؤتمر في الأنشطة المستقبلية التي تنطلق من مشروع المرأة في السياسة.

الأطفال: الحماية من الاستغلال - التوصيتان: ٩٧-١٤ و ٩٧-١٥

٧٧- حددت قوانين بليز السن الدنيا للعمل بـ ١٤ سنة. ويسمح قانون العمل في بليز للأطفال بين سن ١٢ و ١٤ سنة بـ "العمل الخفيف" لعدد محدد من الساعات بشرط عدم تأثر نمائهم تأثراً سلبياً.

٧٨- وتضطلع وزارة العمل في بليز بالمسؤولية عن منع عمل الأطفال في البلد. وأعدت حكومة بليز تفعيل اللجنة الوطنية المعنية بالطفل والعمل، التي نفذت بدورها تدابير معينة للتصدي لعمل الأطفال ومنعه.

٧٩- وتعمل اللجنة الوطنية المعنية بالطفل والعمل، وإدارة العمل، بتعاون من ١٣ وزارة حكومية، على تنفيذ السياسة الوطنية لعمل الأطفال ومراجعة القوانين الحالية المتعلقة بعمل الأطفال، بما في ذلك أسوأ أشكال عمل الأطفال، لضمان تقيد بليز بالمعايير والالتزامات الدولية. وتعكف اللجنة في الوقت الراهن على صياغة خطة العمل الوطنية المتعلقة بخفض عمل الأطفال بإطلاق مشروع Clear II الذي يُتوقع أن يُستكمل في نهاية العام. ويساعد هذا المشروع أيضاً في بناء القدرات في مجال تحليل التشريعات الراهنة وفي إنشاء آلية فعالة لرصد أنشطة الأطفال وإنفاذ قوانين عمل الأطفال.

٨٠- ويكافح برنامج بناء الفرص لتحقيق التحول الاجتماعي لعمل الأطفال عن طريق خطته المتعلقة بالتحويل النقدي المشروط، وهي الخطة التي تكفل رفاه الأطفال باشتراط انتظام الأطفال في المدارس كشرط لصرف المبالغ النقدية.

٨١- ويجرم قانون مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال (٢٠١٣) الأشخاص الذين يشغلون الطفل لغرض الانحراف في علاقة جنسية أو أي نشاط جنسي آخر معهم أو مع أي شخص آخر. ويقدم مجلس مكافحة الاتجار بالأشخاص التدريب إلى المسؤولين المعنيين والجهات صاحبة المصلحة بشأن تحديد ضحايا الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي، ويقدم أيضاً معلومات إلى عامة الناس بشأن الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية.

الأطفال: قضاء الأحداث - التوصية: ٩٧-١٩

٨٢- تنفذ بليز عدة برامج ومبادرات تتكامل مع تشريعاتها وسياساتها ومع الممارسات المكرسة في الاتفاقيات الدولية لضمان معاملة الأطفال المعرضين للخطر والأطفال المتهمين أو المدانين بارتكاب جرائم معاملة تحفظ كرامتهم ومنحهم الفرصة للتعافي وإعادة الاندماج في المجتمع ومحاکمتهم وفقاً للإجراءات القانونية الواجبة.

٨٣- وينشئ الباب ١١٩ من قوانين بليز، وهو قانون الأحداث الجانحين، بالصيغة المنقحة في عام ٢٠٠٣، نظام قضاء الأحداث الذي يشكل الأساس لمعاملة الأطفال والشباب الجانحين. وينشئ القانون محكمة الأحداث ويحدد الإجراءات المتعلقة بإصدار الأحكام في المحكمة. وهذا القانون يدعمه قانون إصلاح نظام العقوبات الذي يحدد، ضمن أمور أخرى، العقوبات البديلة للأحداث الجانحين. وينشئ قانون المؤسسات المعتمدة وقانون مراقبة سلوك المجرمين نظاماً لمعاملة الأطفال ذوي السلوك الذي لا يمكن السيطرة عليه عن طريق الرعاية التأهيلية والمؤسسية.

٨٤- ويتألف نظام قضاء الأحداث من عدة مؤسسات رئيسية تضطلع بالمسؤولية عن حماية حقوق الأطفال والشباب. وتُعد إدارة إعادة التأهيل المجتمعي، التابعة لوزارة التنمية البشرية، الوكالة المركزية في نظام قضاء الأحداث. وتضطلع إدارة إعادة التأهيل المجتمعي بالمسؤولية عن برامج الوقاية وإعادة التأهيل والتوجيه الخاصة بالأطفال والشباب الجانحين. وتشرف هذه الإدارة على مركز المشورة المجتمعية لبليز المسؤول عن تقديم خدمات المشورة المهنية والملائمة ثقافياً والمناسبة للسن والقائمة على الرعاية والجيدة إلى الشباب المعرضين للخطر. وتشرف اللجنة أيضاً على دار رعاية الشباب التي هي المؤسسة الوحيدة المعتمدة التي تقدم خدمات إعادة التأهيل والتنمية للأطفال الجانحين المعرضين للخطر الشديد.

٨٥- وتعكف حكومة بليز حالياً على إدخال تعديلات على قانون الأحداث الجانحين، وقانون إصلاح نظام العقوبات بتحديد عقوبات بديلة، وقانون المؤسسات المعتمدة، وقانون مراقبة سلوك المجرمين، بهدف تعزيز حماية حقوق الأطفال والمراهقين الجانحين. وتنص هذه التعديلات على مشاركة الوالدين في العملية وعلى مساءلتهم؛ وتسمح هذه التعديلات بإنهاء تجريم جرائم ظاهر الحال والتعامل معها بوصفها مسائل تتعلق بحماية الطفل.

٨٦- ويجري العمل من أجل إطلاق البرنامج الوطني الشامل للحد من اللجوء إلى القضاء بالشراكة مع إدارة شرطة بليز وإدارة إعادة التأهيل المجتمعي ومحكمة الأحداث من أجل تحسين رفاه أي شاب جانح والتصدي لبعض التحديات التي تواجه حالياً نظام قضاء الأحداث.

٨٧- ولزيادة قدرة حكومة بليز على تصميم وتنفيذ ورصد السياسات المتكاملة المتعلقة بالوقاية الثانوية والثالثية من العنف، نفذت حكومة بليز مشروع الإجراءات المجتمعية المتعلقة بالسلامة العامة. وأفضى هذا المشروع إلى عملية تصميم وتنفيذ سلسلة نموذج الرعاية في سياق التعامل مع الأطفال في المؤسسات، وهو ما يقوم على الممارسات المستندة إلى أدلة ويؤكد الحاجة إلى تقييمات سليمة لتحديد خطر الجنوح، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تحديد التدخلات المستهدفة من أجل إعادة التأهيل. وتبلغ ميزانية هذا المشروع ١٠ ملايين دولار بليزي تُمول من اتفاق قرض بين حكومة بليز ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. والهدف العام للمشروع هو الإسهام في الحد من الخراط الشباب في جرائم العنف الرئيسية في مدينة بليز^(١٢).

٨٨- وأنشئ في إطار مشروع الإجراءات المجتمعية المتعلقة بالسلامة العامة مركز توجيه الشباب الذي تديره وزارة التعليم والشباب والرياضة والثقافة. ويقدم هذا المركز مجموعة متنوعة من الخدمات للمراهقين المعرضين للخطر ولغير الملتحقين بالمدارس والعاطلين. وأطلق مشروع تحويل الشباب والمجتمع المحلي بهدف الحد من الخراط الأطفال والشباب في الجريمة والانضمام إلى العصابات في أحياء Collet و Lake Independence و Pick stock و Port Loyola بمدينة بليز. ويهدف المشروع إلى الحد من الانضمام إلى العصابات بتوفير الخدمات اللازمة لتحسين مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة ومهارات التكيف مع الحياة، ودعم الوساطة في النزاعات، وتحسين الروابط، والتشارك في أفضل الممارسات فيما بين الوكالات المشاركة العاملة في تلك المجتمعات^(١٣).

٨٩- وفي عام ٢٠١٧، اتسع نطاق مشروع تحويل الشباب والمجتمع المحلي ليشمل غرب البلد وجنوبه. وأطلق مشروع بناء قدرة الشباب على التأقلم والتمكين المجتمعي الشامل في نيسان/أبريل ٢٠١٧ بهدف زيادة عدد المستفيدين من الخدمات الاجتماعية إلى نحو ٣ ٥٠٠ شخص من الأطفال والشباب وأفراد الأسر في المجتمعات المحلية لدانغريغا وسان إغناسيو/سانتا إيلينا. ويهدف المشروع إلى الحد من ضعف الأطفال والشباب والأسر في مدن دانغريغا وسان إغناسيو/سانتا إيلينا. ويهدف هذا المشروع إلى توسيع نطاق مشروع تحويل الشباب والمجتمع المحلي.

٩٠- ويدعم مشروع بناء قدرة الشباب على التأقلم والتمكين المجتمعي الشامل الجهود الرامية إلى توسيع الخدمات المجتمعية القائمة وزيادة المستفيدين منها، واستحداث وتنفيذ خدمات أخرى للحد من الاستبعاد الاجتماعي للشباب والأسر في المجتمعات المستهدفة. ويقدم المشروع أيضاً خدمات تهدف إلى تحسين الإلمام بالقراءة والكتابة ومهارات التكيف مع الحياة، ودعم الأمن المجتمعي، وتحسين الروابط، والتشارك في أفضل الممارسات فيما بين الوكالات المشاركة العاملة في تلك المجتمعات^(١٤).

٩١- ومنذ بدء تنفيذ المشروع، حقق المشاركون في برنامج محو الأمية تحسناً في تعلم القراءة والكتابة بمقدار مستوى أو مستويين، ووفرت إدارة خدمات الشباب في كايو، من خلال برنامج الاستعداد للعمل، وظائف لنحو ٢٥ في المائة من المشاركين^(١٥).

الأشخاص ذوو الإعاقة: الاستقلالية والإدماج - التوصيات: ٩٧-٢٨، و ٩٧-٢٩، و ٩٧-٣٠، و ٩٨-٢١

٩٢- ينص دستور بليز على مبدأ المساواة الأصلية بين الجميع. وتنص ديباجة الدستور على حاجة الناس إلى سياسات حكومية تقضي على الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية والتفاوت فيما بين مواطني بليز، على أساس العرق أو الأصل الإثني أو اللون أو العقيدة أو الإعاقة أو الجنس، وتكفل المساواة بين الجنسين. وتلتزم حكومة بليز بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة إدماجاً كاملاً في المجتمع وتوفير الرعاية لهم. ويشمل هذا الالتزام التعهد بزيادة وعي الجمهور بحقوق هؤلاء الأشخاص واحتياجاتهم وضمان معاملتهم على قدم المساواة مع سائر المواطنين.

٩٣- وعيّنت السيدة كيم سيمبليس - بارو، زوجة رئيس الوزراء، مبعوثة خاصة لتعزيز رفاه المرأة والطفل. وتشمل الإنجازات البارزة للمبعوثة الخاصة إبراز الشواغل المتعلقة بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والتوعية بها. وأدى ذلك إلى إنشاء مركز الإلهام، الذي أُطلق في عام ٢٠١٤ ليقدم العلاج والخدمات الطبية الميسورة التكلفة والشاملة للأطفال ذوي الإعاقة (من الولادة إلى سن ١٦ سنة). وفيما يتعلق بالخدمات التعليمية، أنشأت وزارة التعليم والشباب والرياضة والثقافة وحدة تعليمية تقدم برامج التعليم الخاصة في إطار النظام المدرسي العادي.

٩٤- وتُعد وزارة التنمية البشرية المؤسسة الحكومية الأساسية المعنية بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم. وتقدم هذه الوزارة، عن طريق إدارة شؤون المرأة، المساعدة النقدية المباشرة للأشخاص ذوي الإعاقة. ويستفيد هؤلاء الأشخاص أيضاً من برنامج مخزن الأغذية. وسيطلق المجلس الوطني المعني بالشيخوخة، بدعم من صندوق بليز الاستئماني للطاقة الطبيعية ووزارة التنمية البشرية، حملة وطنية لإنشاء خط دائم وموحد للخدمات ذات الأولوية في جميع الدوائر الأساسية. ويعكف مكتب المعايير في بليز على وضع معايير وطنية لإعطاء الأولوية لحصول المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات الأساسية.

٩٥- ويحق للأشخاص ذوي الإعاقة التسجيل في قوائم الناخبين وفي التصويت إلا إذا كان الشخص يعاني من إعاقة نفسية - اجتماعية. وتُوفر ترتيبات خاصة لتيسير ممارسة الأشخاص المؤهلين المسنين أو المصابين بأي عجز بدني لحقهم في التسجيل في قوائم الناخبين وفي التصويت. ويحظر قانون تمثيل الشعب، في المادتين ٥٨(١) و ٦٣(١) من قوانين بليز، بالصيغة المنقحة في عام ٢٠١١، انتخاب الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية - الاجتماعية كأعضاء في مجلس النواب، أو تعيينهم في مجلس الشيوخ، أو تسجيلهم في قوائم الناخبين.

الشعوب الأصلية - التوصيتان: ٩٨-٢٢ و ٩٨-٢٣

٩٦- خلصت محكمة العدل الكاريبية، وهي المحكمة النهائية لبليز، في حكمها في الاستئناف رقم BZCV2014/002 في قضية من تحالف قيادات مايا The Maya Leaders Alliance وجمعية

Toledo Alcade Association وآخرين ضد المدعي العام لبلينز^(١٦) إلى إصدار اتفاق الصلح المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥. ويؤكد اتفاق الصلح ما يلي:

١- "تؤيد المحكمة حكم محكمة استئناف بيلينز حيث يثبت أن شعب مايا يتمتع بالحيازة العرفية للأراضي في قرى مايا في مقاطعة توليدو، وتنشأ عن ذلك حقوق جماعية وفردية في التملك بالمعنى الوارد في المادتين ٣(د) و١٧ من دستور بليز.

٢- تقبل المحكمة تعهد الحكومة باتخاذ تدابير إيجابية لتحديد وحماية حقوق مقدمي الاستئناف الناشئة عن حيازة شعب مايا العرفية للأراضي، بما يتفق مع الحماية التي يكفلها الدستور للملكية ومبدأ عدم التمييز المنصوص عليه في المواد ٣ و٣(د) و١٦ و١٧ من دستور بليز.

٣- تحقيقاً للهدف الوارد في الفقرة ٢، تقبل المحكمة تعهد الحكومة بأن تضع، بالتشاور مع شعب مايا أو ممثليه، التدابير التشريعية و/أو الإدارية و/أو تدابير أخرى لإنشاء آلية فعالة لتحديد وحماية حقوق التملك والحقوق الأخرى الناشئة عن حيازة شعب مايا العرفية للأراضي، وفقاً للقوانين العرفية لشعب مايا والممارسات المتعلقة بحيازة الأراضي.

٤- تقبل المحكمة تعهد الحكومة بأن تمتنع أو تحجم، ريثما تتحقق التدابير المنصوص عليها في الفقرة ٢، عن أية أفعال، سواء من جانب الوكالات الحكومية أو أية أطراف ثالثة تعمل بإذن الحكومة أو بموافقتها أو بتسامح منها، قد تؤثر سلباً على قيمة الأراضي التي يستخدمها أفراد شعب مايا أو يسكنونها أو على استخدام هذه الأراضي أو التمتع بها من جانب أفراد شعب مايا، ما لم يسبق ذلك تشاور معهم للحصول على موافقتهم المستنيرة، وما لم تتسق هذه الأفعال مع حقوق التملك المعترف بها ومع الضمانات المنصوص عليها في دستور بليز. ويشمل هذا التعهد، على سبيل المثال لا الحصر، الامتناع عن القيام بما يلي: (أ) إصدار أي عقود إيجار أو تراخيص استغلال للأراضي أو الموارد بموجب القانون الوطني المتعلق بالأراضي أو أي قانون آخر؛ (ب) تسجيل أي مصالح تتعلق بالأراضي؛ (ج) إصدار أو تجديد أي إذن باستغلال الموارد، بما في ذلك الامتيازات أو التصاريح أو العقود التي تجيز قطع الأشجار، أو التنقيب أو الاستكشاف، أو التعدين أو أي نشاط مماثل بموجب قانون الغابات أو قانون المناجم والمعادن، أو قانون البترول، أو أي قانون آخر.

٥- لن تتأثر السلطة التي تمارسها حكومة بموجب الدستور على جميع الأراضي في بليز من جراء اتفاق الصلح هذا.

٦- تبقى المحكمة المسألة الأخرى المتبقية من هذه القضية قيد نظرها، أي مطالبة مقدمي الاستئناف بتعويضات عن الأضرار.

٧- تترك للأطراف حرية الرجوع إلى المحكمة بخصوص آليات التنفيذ.

٨- تُحدّد تكاليف الاستئناف أو رسوم المحكمة بموجب اتفاق بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ أو تحمل على حساب مقدمي الاستئناف.

٩- تحتفظ المحكمة باختصاص مراقبة الامتثال لهذا الاتفاق وتحدد يوم ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦ لتلقي تقارير من الأطراف."

٩٧- ونتيجة لذلك، وبموجب اتفاق الصلح الذي أقرته محكمة العدل الكاريبية، أنشأت حكومة بليز، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، اللجنة المعنية بحقوق شعب مايا في توليدو المتعلقة بالأراضي بوصفها هيئة مسؤولة عن الإشراف على تنفيذ شروط اتفاق الصلح، مع اهتمام خاص بالفقرة ٣، وذلك عن طريق التشاور المجدي مع شعب مايا أو ممثليه، وعن إصدار توصيات بشأن تحديد وحماية حقوق التملك والحقوق الأخرى الناشئة عن حيازة شعب مايا العرفية للأراضي، وفقاً للقوانين العرفية لشعب مايا والممارسات المتعلقة بحيازة الأراضي.

٩٨- وأعدت اللجنة المعنية بحقوق شعب مايا في الأراضي (اللجنة)، بالتعاون مع جميع الأشخاص المتضررين و/أو المنظمات المتضررة، بما في ذلك تحالف قيادات مايا وجمعية Toledo Alcade Association، خطة عمل بهدف تحقيق ما يلي:

- (أ) وضع إطار لتحديد الأراضي الخاضعة للحيازة العرفية لشعب مايا؛
- (ب) صياغة سياسة بشأن حيازة شعب مايا العرفية للأراضي؛
- (ج) وضع إطار للتشاور مع شعب مايا؛
- (د) إعداد وتنفيذ حملات لتوعية الجمهور بهدف الحد من عمليات اقتحام أراضي شعب مايا؛
- (هـ) إنشاء لجنة تقنية ثنائية لدعم أعمال اللجنة وتوفير حيز للحوار مع جميع الأطراف المتضررة.

٩٩- ويُشار إلى أن جماعة أخرى من السكان الأصليين، هي الغاريفونا، دُعيت إلى المشاركة في اللجنة التقنية الثنائية (اللجنة) لضمان عدم انتهاك حقوق هذه الجماعة الأصلية في سياق حماية حقوق شعب مايا. وتُعزى أهمية هذه المسألة إلى أن بعض مجتمعات شعب مايا تتجاور مع مجتمعات الغاريفونا أو، في بعض الأحيان، تتداخل معها.

١٠٠- ويعتمد المضي في تنفيذ خطة العمل اعتماداً كبيراً على توافر الموارد المالية. وبالإضافة إلى ذلك، ترتبت على الاختلاف في الآراء بين شعب مايا وحكومة بليز صعوبات إضافية، مما يعطي انطباعاً ببطء التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف المنشودة. وتلتزم حكومة بليز بالتغلب على هذه الصعوبات.

١٠١- ورغم هذه الصعوبات، تمكنت اللجنة المعنية بحقوق شعب مايا في الأراضي، بالتشاور مع شعب مايا، من إنشاء اللجنة التقنية الثنائية، التي من المقرر أن تعقد اجتماعها الأول في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. كما وُضع مشروع سياسة بشأن الحيازة العرفية للأراضي تهدف إلى تحليل قوانيننا وسياساتنا القائمة، ويتمثل أحد أهدافها النهائية في ترسيم حدود الأراضي في مقاطعة توليدو.

١٠٢- وإضافةً إلى ذلك، تتناول الفقرة ٤ من اتفاق الصلح مسألة امتناع الحكومة أو الأطراف الثالثة وإحجامها عن أي أفعال "قد تؤثر سلباً على قيمة الأراضي التي يستخدمها أفراد شعب مايا أو يسكنونها أو على استخدام هذه الأراضي أو التمتع بها من جانب أفراد شعب مايا، ما لم يسبق ذلك تشاور معهم للحصول على موافقتهم المستنيرة". ومن ثم، لحين وفاء اللجنة المعنية بحقوق شعب مايا في الأراضي بولايتها في حماية الحيازة العرفية لشعب مايا في الأراضي، وضعت حكومة بليز، بالتشاور مع ممثلي شعب مايا، "إطاراً مشتركاً للإبلاغ وتسوية النزاعات" بهدف النظر في الشكاوى التي قد تنشأ بشأن هذه الفقرة.

١٠٣- وبالإضافة إلى هذا الإطار، ولحين إنجاز ولاية اللجنة المعنية بحقوق شعب مايا في الأراضي، اتخذت حكومة بليز الخطوات الضرورية من أجل المراقبة المستمرة للأنشطة الاستكشافية لشركات النفط في المناطق التي يسكنها شعب مايا. وقبل منح تراخيص الاستكشاف للشركات الراغبة في استخراج النفط في مناطق شعب مايا، تُجرى مشاورات في المجتمعات المحلية من أجل الحصول على الموافقة المستنيرة لسكان القرى^(١٧).

المهاجرون - التوصية: ٩٧-٣١

١٠٤- تُعد بليز بلد عبور ومقصد للمهاجرين. وقد بدأت حكومة بليز عملية وضع سياسة وطنية للهجرة والتنمية بمساعدة من المنظمة الدولية للهجرة. وفي عام ٢٠١٧، أنشئت لجنة توجيهية وطنية عُهد إليها بمسؤولية وضع إطار عمل. وتتناول هذه السياسة الوطنية، في جملة أمور أخرى، الأحكام التشريعية التي تمنع تجريم المهجرة غير النظامية. ومن المقرر إجراء مشاورات وطنية بشأن هذا الجانب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

١٠٥- وفي عام ٢٠١٥، أعادت بليز إنشاء لجنة أهلية اللجوء لتقييم طلبات ملتمسي اللجوء. وأتبع ذلك إنشاء إدارة شؤون اللاجئين في عام ٢٠١٦. وتتألف هذه الإدارة من مدير وموظفين اثنين معنيين بأهلية اللجوء وخمسة من موظفي الدعم.

١٠٦- وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، قبلت حكومة بليز رسمياً ٢٨ لاجئاً، وهو أول اعتراف باللاجئين من أكثر من عقدين. ويظل العمل جارياً لضمان الأداء الفعال لعملية النظر في طلبات اللجوء.

١٠٧- وتعتزف حكومة بليز بأن حماية اللاجئين مسألة مهمة من مسائل حقوق الإنسان، وتتخذ الحكومة خطوات ملموسة لتسريع وتيرة التقدم في هذا الصدد. والتزمت بليز، في الفصل الوطني من الإطار الإقليمي الشامل المتعلق بالحماية والحلول، بعدد من المبادرات الإضافية، منها جمع البيانات عن الأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية، وتحسين وصول هؤلاء الأشخاص بشكل فعلي إلى المعلومات وإجراءات اللجوء، وإشراك السلطات في مزيد من أنشطة بناء القدرات، وتنظيم حملات لتوعية الجمهور في بليز، وتحسين عملية البت في وضع اللاجئين بالنظر في الانضمام إلى المبادرة الإقليمية لضمان الجودة. وأنشأت حكومة بليز، في سياق الوفاء بالتزاماتها ذات الأولوية، ثلاثة أفرقة تقنية مشتركة بين الإدارات ضمن الإطار الإقليمي الشامل المتعلق بالحماية والحلول، وتدعم مفوضية شؤون اللاجئين أنشطة هذه الأفرقة^(١٨).

المسنون - التوصية: ٩٨-١٥

١٠٨- تواصل حكومة بليز مساندة الجهود الرامية إلى حماية وتعزيز تمتع المسنين بحقوق الإنسان من خلال المجلس الوطني المعني بالشيخوخة. وأشار التعداد السكاني الذي أُجري في منتصف عام ٢٠١٨ إلى أن نسبة المسنين البالغين ٦٠ سنة فأكثر تبلغ ٦ في المائة من سكان بليز (٤٥٤ ٢٤ نسمة).

١٠٩- ويجري في الوقت الراهن استعراض مشروع قانون المسنين في بليز المقرر استكمالها في عام ٢٠١٩. كما يجري حالياً تنقيح السياسة الوطنية للمسنين لعام ٢٠٠٣. وقبل سن القانون، كان المجلس الوطني المعني بالشيخوخة يتشارك مع مكتب المدعي العام، منذ عام ٢٠١٦، في تنظيم حلقات عمل بشأن الوصايا والوثائق القانونية بهدف تحسين معرفة المسنين بحقوقهم وبالأحكام المدرجة في قوانين بليز التي تحميهم. وقد أتاحت حلقات العمل للمسنين فرصاً للحصول على المشورة القانونية مجاناً.

١١٠- وفي عام ٢٠١٥، أطلق المجلس الوطني المعني بالشيخوخة خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩. وتحدد هذه الخطة ستة أهداف تتعلق بالنهوض بأوضاع المسنين ينبغي تحقيقها في السنوات الخمس إلى العشر التالية. وفي سياق تحقيق الهدف الأول، أُقر في عام ٢٠١٦ قانون المعاشات الخاصة في بليز. ويهدف هذا الصك القانوني إلى تيسير تسجيل المعاشات الخاصة ومراقبتها وحماية المستفيدين. ويتولى مراقبة قانون المعاشات الخاصة في بليز مكتب المشرف على التأمين والمعاشات الخاصة لدى وزارة المالية.

١١١- وتواصل حكومة بليز دعم المسنات (البالغات سن ٦٥ سنة فأكثر) والمسنين (البالغين سن ٦٧ سنة فأكثر) ممن ليس لهم مصدر دخل أو يفتقرون إلى سبل الدعم الكافية، وذلك من خلال برنامج المعاشات غير القائمة على الاشتراكات، الذي يديره مجلس الضمان الاجتماعي. واستفاد من هذا البرنامج ٥١٣ ٢ شخصاً على مستوى البلد في عام ٢٠١٥، أي نسبة ١٢ في المائة من السكان المسنين. وفي عام ٢٠١٦، بلغ عدد المستفيدين من البرنامج ٢ ٢٧٤ شخصاً^(١٩).

١١٢- ويمكن للمسنين غير المشمولين في برنامج المجلس الوطني المعني بالشيخوخة الاستفادة من برامج أخرى للمساعدة الاجتماعية، مثل برنامج بناء الفرص لتحقيق التحول الاجتماعي أو برنامج مخزن الأغذية. وتبلغ نسبة المسنين من جملة المستفيدين من برنامج بناء الفرص لتحقيق التحول الاجتماعي ١٧ في المائة.

١١٣- وتواصل حكومة بليز تحقيق أوجه تحسن في وصول المسنين إلى مرافق الرعاية الصحية. ويبلغ عدد المسنين المنتفعين بالتأمين الصحي الوطني في البلد ٩٣٥ ٥ شخصاً، أي ما يعادل ٢٤ في المائة من السكان المسنين. ويواصل مركز عيادة الرحمة ومقدمو الرعاية الأولية المدفوعة من نظام التأمين الصحي الوطني تقديم الخدمات حصراً للبالغين سن ٥٩ سنة فأكثر. ولتحسين الخدمات الصحية المقدمة للمسنين، تشاركت منظمة Help Age في عام ٢٠١٦ مع وزارة الصحة لتوفير خدمات طبيب متخصص في طب الشيخوخة ومعالج طبيعي مخصصين لهذه المنظمة. ويقدم الأخصائي في طب الشيخوخة والمعالج الطبيعي الرعاية إلى أعضاء جميع فروع المنظمة في المقاطعات، ونزلاء مرافق الرعاية الداخلية، بالإضافة إلى تقديم التدريب والدعم لموظفي المنظمة.

١١٤- ولتحسين الرعاية العامة المقدمة للمسنين في المجتمع، أطلق مركز التدريب والعمل في بليز، في عام ٢٠١٥، برنامج تقديم الرعاية الصحية الأساسية في المنازل، وهو أول برنامج تدريبي من هذا النوع يهدف إلى تلبية احتياجات المسنين، بمن فيهم المصابون بالخرف. وهذا البرنامج هو نقطة البداية لتوحيد التدريب المتعلق بتقديم الرعاية في بليز. وفي عام ٢٠١٧، قدم المجلس الوطني المعني بالشيخوخة التدريب إلى ٨٢ شخصاً من مقدمي الرعاية في البلد، بمن فيهم العاملون في مؤسسات الرعاية والعاملون في منظمات المسنين^(٢٠).

١١٥- وفي عام ٢٠١٤، أطلقت شركة كهرباء بليز المحدودة، وهي شركة خدمات تعتبر حكومة بليز أكبر مساهم فيها، برنامجاً لدفع الفواتير يجري في إطاره اختيار عشوائي لبعض المسنين الذين يستوفون معايير معينة لدفع فواتير الكهرباء الخاصة بهم لمدة عام. وفي عام ٢٠١٧، استفاد من هذا البرنامج ١ ١٠٠ مسن^(٢١).

خلاصة

١١٦- واصلت حكومة بليز، في السنوات الأربع الأخيرة، استثمارها في حماية وتعزيز حقوق الإنسان لجميع المواطنين. وستظل الحكومة ثابتة على هذا الالتزام. وتواصل الحكومة العمل عن كثب مع شركائها الثنائيين في مجال التنمية ومع منظومة الأمم المتحدة من أجل الحصول على دعمهم القيم لدفع جدول أعمال حقوق الإنسان في بليز إلى الأمام.

الحواشي

- (١) عُيِّن بالفعل ضباط لمدينتي كوروزال وأورانج وولك، ومدينتي سان إغناسيو وبنك فييخو. وعُيِّن أربعة ضباط في مكتب مدينة بليز حيث يُسجل أكبر عدد من الشكاوى. ويرأس المقر الرئيسي لفرع المعايير المهنية، القائم في العاصمة بلموبان، كبير مفتشين يساعده أربعة ضباط.
- (٢) شارك قضاة المحاكم من مختلف الفئات، منذ الاستعراض الماضي، في عدة دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان، منها ما يلي: حلقة عمل بشأن المساواة بين الجنسين لجميع القضاة من مختلف الفئات في عام ٢٠١٣، وحلقة عمل بشأن قضاء الأحداث في عام ٢٠١٤، وتدريب قضائي في محكمة العدل الكاريبية في مجال الأخلاقيات القضائية وكتابة الأحكام في عام ٢٠١٥، وندوة قضائية بشأن الصحة النفسية في قضايا الإعدام في عام ٢٠١٦، ودورة في مجال قانون اللاجئين نظمها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لقضاة التحقيق في عام ٢٠١٦، وحلقة عمل للقضاة من مختلف الفئات تحت رعاية معهد مكافحة الاتجار بالبشر في عام ٢٠١٧، ودورة بشأن اللاجئين نظمها مفوضية شؤون اللاجئين في عام ٢٠١٨.
- (٣) هذه قاعدة بيانات إلكترونية توفر نظاماً موحداً لرصد وتجميع انتهاكات حقوق الإنسان في الإقليم والإبلاغ عنها. وتوفر قاعدة بيانات معدلات الحدوث المشتركة متتدي متكاملًا لتسجيل وتحليل وتبادل المعلومات التي تؤثر على السياسات والبرامج ويمكن أيضاً الأفراد ومنظمات المجتمع المدني من التماس الإنصاف، بما في ذلك سبل الانتصاف القانونية، متى توافرت هذه السبل.
- (٤) يفيد التقرير السنوي لأمين المظالم لعام ٢٠١٦ إلى أن نسبة ١٣ في المائة من الـ ٢٠٧ تقرير التي قُدمت في فترة التقرير كانت ضد إدارات السجون. وتعلقت الشكاوى بأوضاع السجون. ولم تتعلق أي شكاوى بالاستخدام المفرط للقوة ضد السجناء.
- (٥) تابعت إدارة شرطة بليز، في الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٨، ما مجموعه ١٩ حالة اتجار بالأشخاص، منها تسع حالات في انتظار المحاكمة؛ وصدرت أحكام بالإدانة في حالتين، وتم البت بطريقة أو بأخرى في حالتين، ولا تزال حالتان قيد التحقيق.
- (٦) يهدف البرنامج إلى تحقيق ما يلي: (١) تطوير مهارات ومعارف الأسرة، و(٢) البناء على مواطني القوة وربط الأشخاص بالموارد المجتمعية، (٣) ومساعدة الأسر في تحقيق أحلامها وأهدافها.
- (٧) حقق برنامج التدابير الموازية المتعلقة بزراعة الموز، من خلال مشروع الإمداد بالكهرباء، فائدة لأكثر من ٥٠٠ أسرة معيشية و١٣ مزرعة موز في ٢٧ مجتمعاً محلياً في الجنوب. وبالمثل، قدم مشروع التدابير الموازية المتعلقة بإنتاج السكر، ضمن أنشطة أخرى، التمويل اللازم لتدريب ٢٥٦ مدرساً في مرحلتَي الطفولة المبكرة والتعليم الثانوي، وأقام سوقين جديدين في مدينتي كوروزال وأورانج وولك لمساعدة المزارعين في تسويق إنتاجهم، وموّل عملية تحسين الطرق لمساعدة مزارعي القصب في الحد من تكاليف الإنتاج بتقليل تكاليف النقل من الحقول إلى المصنع.
- (٨) تهدف السياسة إلى تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية برفع مستوى إنتاجية صغار الملاك، ودعم الإنتاج المستند إلى السوق، وتشجيع فرص التجارة المحلية والإقليمية، وزيادة قدرة القطاع على تحمل الصدمات الطبيعية والاقتصادية، وتوطيد المساءلة عن طريق تحسين إدارة القطاع.
- (٩) تحالف المجتمعات الكاريبية الضعيفة هو تحالف إقليمي يضم قيادات المجتمعات المحلية والوكالات غير الحكومية النشطة في مجال الدعوة والمقدمة للخدمات، ويتعاون التحالف مع الفئات السكانية الكاريبية المعرضة بشدة للعدوى بفيروس الإيدز ويعمل نيابة عنها.

(١٠) أدارت أيضاً اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز منتدى للقطاع الخاص لمناقشة مسألة مرض الإيدز والعدوى بفيروسه في أماكن العمل، ونجحت اللجنة في الحصول من أكثر من عشر شركات خاصة على توقيع والتزام بوضع سياسة لمكافحة مرض الإيدز والعدوى بفيروسه في مكان العمل. ونظمت اللجنة أيضاً تدريباً متخصصاً لموظفي وزارة الصحة بشأن قبول المثليين ومراعاة مشاعر السكان بشكل عام لتجنب الوصم والتمييز. ويجري حالياً تنقيح البرنامج التدريبي من أجل توسيع نطاقه ليشمل جميع العاملين بالمرافق بدلاً من الاقتصار على من لهم اتصال مباشر بالفئات المصابة بالعدوى. وقُدم مؤخراً، بالاشتراك مع وزارة العمل، تدريب في مجال مكافحة مرض الإيدز والعدوى بفيروسه، بما في ذلك مكافحة الوصم والتمييز، بمشاركة موظفين من وزارة العمل من جميع أنحاء البلد.

(١١) وسّعت أيضاً اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز نطاق فحوصات كشف العدوى بفيروس الإيدز لدى الفئات السكانية المتأثرة الرئيسية (السجناء والمثليون والشباب والذكور والبغايا، وما إلى ذلك) بفحص الفئات السكانية المعرضة بدرجات متفاوتة للخطر الشديد، وذلك بمساعدة من وزارة الصحة وبعض منظمات المجتمع المدني الشريكة.

(١٢) تشمل الأهداف المحددة (١) الحد من انخراط الشباب في الأنشطة الإجرامية ومن السلوك العنيف للشباب في المدارس المستفيدة من موارد البرنامج؛ و(٢) الحد من عودة الشباب المودعين مؤسسات إعادة تأهيل الأحداث إلى الإجرام؛ و(٣) تحسين قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ السياسات المستندة إلى أدلة والمتعلقة بالسلامة العامة.

(١٣) تُنفذ البرامج المدرجة في هذا المشروع بالشراكة مع الحكومة والوكالات غير الحكومية التالية: إدارة إعادة التأهيل المجتمعي، وإدارة خدمات الشباب، وإدارة الخدمات البشرية، ووحدة خفارة المجتمعات المحلية، وجمعية الشباب المسيحية، ومعهد صمويل هاينز للتمييز، ومدرسة أصدقاء بليز. واستثمر المشروع حتى الآن ٨,٢ ملايين دولار بليزي واستفاد منه ٢٧٤٤ شخصاً.

(١٤) تُنفذ البرامج بالشراكة مع الحكومة والوكالات غير الحكومية التالية: إدارة إعادة التأهيل المجتمعي، وإدارة خدمات الشباب، وإدارة الخدمات البشرية، ووحدة خفارة المجتمعات المحلية، والمنظمة التقدمية للمرأة في العمل، ومؤسسة Cornerstone، ومدرسة St Ignatius الثانوية، وأكاديمية Delille. واستثمر مشروع بناء قدرة الشباب على التأقلم والتمكين المجتمعي الشامل، منذ انطلاقه في نيسان/أبريل ٢٠١٧، ما مجموعه ٨٨٣ ٠٠٠ دولار بليزي واستفاد منه ١ ٢٩٢ شخصاً، منهم ٥٧١ شخصاً في مدينتي سان إغناسيو/سانتا إيلينا و٧٢١ شخصاً في دانغريفا. ومن إنجازات المشروع استكمال المجموعتين الأوليين من برامج التحول، وهي احترام الذات، وتسوية النزاعات، وإدارة الغضب، ومهارات الحياة المستقلة، والتدريب في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، والتدريب على الاستعداد للعمل، وتعليم القراءة والكتابة، وتحسين الأهلية للعمل، وبرنامج Great Families وبرنامج الدعم المجتمعي الصيفيين.

(١٥) تشمل المشاريع الأخرى مشروع الأمن الشامل ومنع العنف الذي يؤثر على الأطفال والمراهقين والشباب في بلدان منظومة تكامل أمريكا الوسطى. وتشمل مكونات الوقاية الثانوية والثالثية مركز استقبال لبرنامج توعية الشباب (يتوسط لتسوية النزاعات بين الشباب المنخرطين في العصابات)، وأخصائياً اجتماعياً يقدم الرعاية اللاحقة، وموظفين لإصلاح الشباب في مرفق شباب وانغر، ودعماً مالياً للبرامج في دار رعاية الشباب (قص الشعر، والطول، والفنون، والكارات، والرقص، والمسرح).

(١٦) [2015] CCJ 15 (AJ).

(١٧) في الآونة الأخيرة، طلبت شركة US Capital Belize Corp، وهي شركة مسجلة بموجب قوانين جمهورية بنما، رخصة استكشاف للقيام بعمليات حفر في المناطق الريفية لمقاطعة توليدو. وقبل بدء عملية المراجعة للنظر في طلب رخصة الاستكشاف، أجرت حكومة بليز بقيادة مكتب المدعي العام في تموز/يوليه ٢٠١٨ مشاورات مع عشر قرى يسكنها شعب مايا داخل منطقة الاستكشاف وبالقرب منها، بهدف الحصول على موافقتها المستنيرة على إصدار رخصة الاستكشاف. وقدمت تسع من القرى العشر موافقتها المستنيرة.

(١٨) المبادرة الإقليمية لضمان الجودة مبادرة تعاونية بين الحكومات ومفوضية شؤون اللاجئين في الإقليم تهدف إلى ضمان أن تكون إجراءات البت في وضع اللاجئين وفقاً لأعلى معايير الحماية الدولية.

(١٩) الأهداف الاستراتيجية الستة للخطة الاستراتيجية للمجلس الوطني المعني بالشبيخوخة هي:

- تعزيز الإطار السياسي والتشريعي للمسنين في بليز
- تعزيز المبادرات والهياكل التي تعزز العافية وأنماط الحياة الصحية

- تحسين الأمن المالي للمسنين
 - الدعوة إلى تقديم الدعم الأسري والاجتماعي للمسنين
 - تشجيع الظروف المعيشية المناسبة، والوصول إلى الأماكن العامة، وتوفير بيئة صحية
 - رصد وتقييم عمليات وتأثير الخطط التشغيلية الوطنية للمجلس الوطني المعني بالشيخوخة.
- (٢٠) تواصل المنظمات المجتمعية تقديم الدعم الاجتماعي للمسنين من أجل تعزيز حصولهم على الخدمات وتحسين نوعية حياتهم. وتقدم فروع منظمة Help Age في جميع أنحاء البلد وجبات ساخنة للمسنين المقعدين في البيوت، إضافةً إلى الدعم المنزلي والأنشطة الاجتماعية في مراكز هذه الفروع. وبالمثل، تقدم منظمة LIFE في مدينة بليز ومنظمة HOPE في بونتا غوردا وجبات لأعضائها فضلاً عن الخدمات الطبية.
- (٢١) في نهاية عام ٢٠١٨، سيطلق المجلس الوطني المعني بالشيخوخة، بدعم من شراكة Belize Natural Energy Trust ووزارة التنمية البشرية حملة "Front-ah-di-line" بهدف إنشاء خطوط دائمة وموحدة للخدمات ذات الأولوية في جميع دوائر الخدمات الأساسية التي تخدم المسنين وذوي الإعاقة.